



الاقتراحات المقدمة لا تتطلب تعديلات في التشريعات القائمة وإنما قرارات وزارية لتفعيلها

الشاهين والدلال يقترحان مراعاة الجوانب الدينية والصحية والخدمية والاستهلاكية والثقافية والإغاثية والخيرية في شهر رمضان

إقامة الصلوات الخمس وصلاة الجمعة وصلاتي التراويح والقيام بمساجد مركزية منتقاة في كل منطقة سكنية بوجود ثلاثة أشخاص على الأكثر يراعون قواعد ومعايير الصحة العامة
عمل مؤتمرات طبية وصحية عبر تقنيات الفيديو والتقنيات الحديثة عن بعد
لتبادل وزيادة حجم الخبرات في الوقاية والعلاج من فيروس كورونا

سامح عبد الحفيظ

أعلن النائب سامح عبد الحفيظ عن تقديمه والنائب محمد الدلال باقتراح برغبة يتعلق بشهر رمضان المبارك فيما يخص الجوانب الدينية والصحية والخدمية والاستهلاكية والثقافية والإغاثية والخيرية والإغاثية والأدب الإسلامي والذوق العام، متمنياً أن يرى المقترح النور كونها لا تتطلب تعديلات في التشريعات القائمة إنما تتطلب قرارات وزارية لتفعيلها على أرض الواقع. وقال الشاهين في تصريح صحفي في مجلس الأمة «تقدمت اليوم (امس) مع الزميل النائب محمد الدلال باقتراح برغبة متعلق بشهر رمضان المبارك تفصيلاً لواجبنا الشرعي ومسؤوليتنا البرلمانية والوطنية».

وأشار الشاهين إلى أن الاقتراح ينقسم إلى عدة مجالات منها ما يتعلق بالجانب الإيماني والتعبدي، ويتضمن إقامة الصلوات الخمس وصلاة الجمعة وصلاتي التراويح والقيام بمساجد مركزية منتقاة في كل منطقة سكنية بوجود ثلاثة أشخاص على الأكثر يراعون قواعد ومعايير الصحة العامة مع فتح الميكروفونات وحياء أجواء لبث الطمأنينة وحياء أجواء هذا الشهر المبارك.

وفيما يخص الجانب الصحي، قال الشاهين «نوصي بعمل مؤتمرات

طبية وصحية عبر تقنيات الفيديو والتقنيات الحديثة عن بعد لتبادل وزيادة حجم الخبرات في الوقاية والعلاج من فيروس كورونا». وبين الشاهين أن المقترح يتضمن الجانب الخدمي والاستهلاكي بأن تصرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل معونة مالية إضافية لمستحقي المساعدات الاجتماعية من وزارة الشؤون وذلك لمواجهة نفقات الشهر الفضيل ونفقات فيروس كورونا والحجر المنزلي الطارئة والمستجدة. وكشف عن أن من ضمن المقترح مراعاة الأدب الإسلامي والذوق العام في كل ما يعرض في قناة الكويت والقنوات الخاصة العاملة في الكويت خلال هذا الشهر الفضيل وجميع أيام السنة. وأكد أن المقترح يتضمن الجانب الخيري والإغاثي في هذا الشهر الفضيل، مؤكداً ضرورة مساعدة الدولة للشركات المتعثرة ذات العمالة الكثيفة بإيصال الحد الأدنى من الرواتب التي تمكنهم من الاستمرار واستيفاء متطلباتهم الأساسية، وقال إن ذلك سيكون له بالغ الأثر الاجتماعي والأمني والإنساني والخيري على هذه الأرض الطبية.

وقدم الشاهين في ختام تصريحه خلاص التهنئة بحلول شهر رمضان المبارك لصاحب السمو وسمو ولي عهده حفظهم الله وراعاه

والمواطن والمقيم على هذه الأرض الطيبة والأمة العربية والإسلامية جمعاء. وفيما يلي نص الاقتراح برغبة الذي قدمه الشاهين بمشاركة النائب محمد الدلال: تأتي المبادرة قيماً منها بواجبها الشرعي ودورها الوطني، وللمساهمة الإيجابية ضمن مساهمات جميع مكونات المجتمع الكويتي المسلم، وذلك في جهود التصدي لانتشار وباء كورونا المستجد، تحت قيادة صاحب السمو وسمو ولي عهده الأمين حفظهم الله وراعاه.

مجالات مبادرة (رمضان: إيمان وأمان) أولاً: الجانب الإيماني والتعبدي 1- إقامة الصلوات الخمس وتنظيم عملية إيصال الوجبات للمحتاجين في مختلف المناطق خاصة أن أعداداً كبيرة منهم كانت تتناول الإفطار على مواعيد الإفطار الجماعي.

الثانية: أن يكون من التنسيق مع الشركات المتعثرة لتوفير حد أدنى من الرواتب للمالكة الوافدة في ظل استمرار الأزمة وترتيب تمويل الشركات الصغيرة لهذا الغرض تحديداً.

توجيه الجمعيات التعاونية واللجان الخيرية بتوزيع الوجبات الغذائية للفقير والسحور على المحتاجين في



سامح الشاهين

والجمعة، وصلاة التراويح والقيام، في المساجد المركزية، بوجود 3 أشخاص يراعون قواعد الصحة العامة في المساجد اعماراً لها، مع فتح



محمد الدلال

الميكروفونات الخارجية باعتدال، لبث الطمأنينة وإحياء أجواء شهر رمضان المبارك. 2- نشر خواتم إيمانية في التلفزيون بعد انتهاء الأذان في الصلوات الخمس. 3- تكثيف الجانب الإعلامي



أول مرة في الكويت شاهد بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappur

بالإذاعة والتلفزيون لوزارة الأوقاف لتعويض دروس المساجد المعتادة سنوياً.

ثانياً: الجانب الصحي والوقائي

1- عمل مؤتمرات طبية تخصصية عبر تقنية الفيديو لتبادل خبرات الوقاية وعلاج

فيروس كورونا. 2- تكريم العاملين والمتابعين في الصلوات الأولى بمناسبة دخول شهر رمضان المبارك وتوجيه الشكر والثناء لهم. 3- ضبط عدم ازدحام الجمعيات والمتاجر المفتوحة أثناء فترة الحظر. 4- التشديد على دورية فحص سلامة العاملين على إيصال الطلبات للمنازل والعاملين بالمطاعم والمطابخ المختلفة.

ثالثاً: الجانب الخدمي والاستهلاكي ● صرف معونة مالية إضافية لمنفلي المساعدات الاجتماعية من وزارة الشؤون الاجتماعية لمواجهة نفقات الشهر الفضيل والأزمة الراهنة الإضافية. ● التوسع في تطبيق نظام الجمعيات التعاونية الخاص بالمواضيع المسائية (الذي يدخل صاحبه الخروج وقت الحظر للجمعية والعودة مباشرة للمنزل) وتطبيق هذا الأمر على المعاملات الحكومية والأسواق الغذائية بالألية نفسها مع الرقابة. ● توعية المواطنين والمقيمين بأهمية الاقتصاد وعدم الاسراف في المواد الغذائية لأهميتها في هذه المرحلة الحساسة. ● ترشيد استهلاك الكهرباء والماء، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه السنة، لوجود عدد كبير من المواطنين والمقيمين داخل الكويت أثناء الصيف، مما قد يسبب ضغطاً على الكهرباء والماء. ● التثبيت من إغلاق الكهرباء والماء عن كل المرافق العامة والخاصة المغلقة ترشيداً للاستهلاك وتوفيراً للمشتقات البترولية المستخدمة بتشغيل محطات إنتاج الكهرباء والماء.

رابعاً: الجانب الإعلامي النقابي 1- مراعاة الأدب الإسلامية والذوق العام فيما يعرض بوسائل الإعلام الحكومية والخاصة في الكويت. 2- إقامة مسابقات في حفظ القرآن وتلاوته والحديث والعلوم الشرعية، وإقامة حلقات قرآنية وشرعية ووعظية أن تكون عن طريق تقنية الفيديو. 3- تقديم درس يومي بعنوان فقه النوازل بشرح الأحكام الشرعية المتعلقة بالنوازل وكيفية التعامل معها. 4- عرض برنامج لتبنيان الجهود التطوعية المبذولة وتوثيقها. 5- توعية الناس بالصلاة بالبيت مع العائلة وفضائلها وأحكامها. 6- إجراءات رسمية ومبادرات شعبية لإرشاد الناس لوقف التراحم في التزاور، والتوجه الصحيح بشأن الزيارات الرمضانية. 7- الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في توجيه المواطنين تجاه الالتزام بالقرارات الصحية.

الجانب الخيري والإغاثي ورواتب العمالة الوافدة لدى الشركات المتعثرة بترتيب تمويلها

● تنظيم عملية إيصال الوجبات للمحتاجين في مختلف المناطق خاصة أن أعداداً كبيرة منهم كانت تتناول الإفطار على مواعيد الإفطار الجماعي. ● التنسيق مع الشركات المتعثرة لتوفير حد أدنى من الرواتب للمالكة الوافدة في ظل استمرار الأزمة وترتيب تمويل الشركات الصغيرة لهذا الغرض تحديداً. ● توجيه الجمعيات التعاونية واللجان الخيرية بتوزيع الوجبات الغذائية للفقير والسحور على المحتاجين في

إجراءاته لحماية المال العام شكلية

العدساني: وزير المالية لم يقم بدوره في معالجة أوضاع الميزانية العامة



رياض العدساني

شاهد الفيديو

قيام وزير المالية بتحويل ملف استثمار التأمينات والتأثير الاقتصادي فإنه يتطلب أن يكون في هذا المنصب رجل استثنائي مع كل الاحترام والتقدير لوزير المالية.

ولفت إلى أن امكانيات وزير المالية جدا متواضعة على جميع الأصول التي تملكها الدولة والجهات التابعة له، مبيناً أنه يفترض على وزير المالية التدقيق على أوجه الصرف وتقليص الميزانية وتقليل المصاريف وعدم اللجوء للدين العام.

وأكد العدساني أن مشروع قانون الدين العام على رأس محاور الاستحواذ المزمع تقديمه لوزير المالية لأنه لا يعقل أن يتم تقديم الحلول أو المعالجات ولا إصلاح الميزانية، ويتم اللجوء مباشرة إلى الاقتراض. وبين أن الدين العام يعني أن تقتصر الكويت في ظل الوفرة المالية لصندوق الإيجال القادمة والانتعاش المالي مستغرباً عدم سحب مشروع القانون من مجلس الأمة حتى الآن وتوجه الوزير بأن يجعل الكويت مديونة بعشرين مليار دينار.

وأشار النائب رياض العدساني إلى أن وزير المالية الحالي كان في ذلك الوقت مدير هيئة شؤون القصر وعضواً في مجلس إدارة بيت التمويل وكان موافقاً على الصفقة

لكن بعد موافقة الجمعية العمومية يقول امس أنه سيعيد الدراسة. وبين العدساني أنه بعد موافقة الجمعية العمومية وحسب قانون الشركات لا يملك الوزير إعادة الدراسة، مشيراً إلى أن قراره بإعادة دراسة الموضوع هو قرار شكلي لمجرد تضليل الرأي العام. وأكد العدساني أن الإجراءات يجب أن تترجم الأفعال مطالباً الوزير بالقيام بدوره الاصيل في الابتعاد كلياً عن الدين العام. وتساءل العدساني «هل يعقل أن يجعل الكويت مدينة بقيمة 20 مليار دينار دون أن يخرج للتوضيح أو يسحب القانون؟» مؤكداً أن ما قام به الوزير إجراءات شكلية فيما يتعلق بتحويل الاستثمار في شركة الطيران دون وضع أسماء وأيضاً بخصوص إعادة دراسة الاستحواذ بين «بيتك» والبنك الأهلي المتحد. وتساءل العدساني «لماذا أعلن محافظ البنك المركزي رئيس اللجنة الاقتصادية التي شكلت من مجلس الوزراء إقراض الشركات وتحميل الميزانية العامة الفوائد عن مدة 30 شهراً بالإضافة إلى تحمل فوائد 12 شهراً للشركات الكبرى والعاملين؟»، مؤكداً أن دعم الشركات من الأموال العامة غير جائز لا بدسطور ولا بالقانون وهذه الإجراءات يفترض أن تعبر عن طريق مجلس الأمة مع عدم المساس بخزينة الدولة. واستغرب العدساني استمرار المصرف على حساب العهد رغم تخفيضه خلال السنوات الثلاث الماضية من 8 مليارات دينار إلى أربعة مليارات دينار.

WARBA INSURANCE
وربة لتأمين

شركة وربة للتأمين (ش.م.ك.ع.)

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يسر شركة وربة للتأمين (ش.م.ك.ع.) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والذي سيقعد في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الخميس الموافق 2020/05/07 بمقر الشركة الرئيسي - الدور الخامس عشر - برج وربة للتأمين - شارع أحمد الجابر - شرق.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية لشركة وربة للتأمين (ش.م.ك.ع.) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- 2- سماع تقرير حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والمصادقة عليه.
- 3- سماع تقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والمصادقة عليه.
- 4- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
- 5- سماع تقرير المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- 6- سماع التقرير الخاص بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. (إن وجدت).
- 7- اعتماد البيانات المالية الختامية والميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.
- 8- اعتماد تقرير الرقابة الداخلية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- 9- اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للسادة المساهمين بنسبة 7.5 % (سبعة ونصف في المائة) من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 7.5 فلووس (سبعة فلووس ونصف فلس) للسهم الواحد، وذلك بعد خصم أسهم الخزينة، عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، للمساهمين المقيمين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق والمحدد بتاريخ (بعد خمسة عشر يوماً من انعقاد الجمعية)، على أن يبدأ توزيع هذه الأرباح على المساهمين المستحقين لها اعتباراً من (خمسة أيام عمل من تاريخ الاستحقاق).
- 10- اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 2.5 % (اثنان ونصف في المائة) من رأس المال المصدر والمدفوع، وذلك بإصدار (4319,718.5) سهماً جديداً توزع كإسهم منحة مجانية على المساهمين المقيمين في سجلات مساهمي الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق، من مئمة بنسبة ما يملكه (ويوافق اثنين ونصف سهم من كل مائة سهم)، وتغطية قيمة الزيادة عن ذلك في رأس المال المصدر والمدفوع والبالغة قيمته (431,971,850) د.ك. (فقط وقره أربع مائة وواحد وثلاثون ألفاً وتسعمائة وواحد وسبعون ديناراً كويتياً و 850 فلساً لايفر) من حساب الأرباح والخسائر، وتوزيع مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناشئة عنها وفقاً لما يراه ملائماً، وكذلك تفويض مجلس الإدارة في تعديل الجدول الزمني سالف الذكر لتنفيذ قرار الجمعية العمومية بتوزيع الأرباح في حالة عدم إتمام إجراءات الشهر قبل تاريخ الاستحقاق بنهائية أيام عمل.
- 11- اعتماد توصية مجلس الإدارة بصرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وقيمتها (35,000) د.ك. (.)
- 12- إبراء ذمة السادة / أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- 13- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 14- الموافقة على التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة التي سوف تتم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
- 15- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات وذلك للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2020، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد تعاقبهم.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية لشركة وربة للتأمين (ش.م.ك.ع.)

- 1- الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل من مبلغ (17,278,874) د.ك. (سبعة عشر مليوناً ومائتان وثمانية وسبعون ألفاً وثمانمائة وأربعة وسبعون ديناراً كويتياً) وذلك بإصدار عدد (4319,718.5) سهماً (أربعة ملايين وثلاثمائة وتسعة عشر ألفاً وسبعون وثمانمائة وعشرون ديناراً كويتياً و 850 فلساً) من حساب الأرباح والخسائر، وتوزيع مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناشئة عن توزيع أسهم المنحة المجانية وفقاً لما يراه ملائماً، وفي تعديل الجدول الزمني سالف الذكر في حالة عدم إتمام إجراءات الشهر قبل تاريخ الاستحقاق بنهائية أيام عمل.
- 2- الموافقة على التعديلات التالية لبعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة: تعديل نص المادة السادسة من عقد التأسيس والمادة الخامسة من النظام الأساسي للشركة: النص (قبل التعديل)، «حد رأس مال الشركة بمبلغ 17,278,874 دينار كويتي (سبعة عشر مليوناً ومائتان وثمانية وسبعون ألفاً وثمانمائة وأربعة وسبعون ديناراً كويتياً) موزعاً على 172,788,740 سهماً (مائة وأثنان وسبعون مليوناً وسبعمئة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعمئة وأربعون سهماً) قيمة السهم الواحد مائة فلس كويتي مدفوعة بالكامل وجميعها أسهم نقدية.»
- 3- النص (بعد التعديل)، «حد رأس مال الشركة بمبلغ 17,710,845,850 دينار كويتي (سبعة عشر مليوناً وسبعمئة وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وأربعون ديناراً كويتياً) موزعاً على 177,108,458.5 سهماً (مائة وسبعة وسبعون مليوناً ومائة وثمانية آلاف وأربعمئة وثمانية وخمسون وثمان مائة) قيمة السهم الواحد مائة فلس كويتي مدفوعة بالكامل وجميعها أسهم نقدية.»

ملاحظة:
يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور أو من يتوب عنهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة بمقرها الكائن ببرج أحمد - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية، لاستلام بطاقة الحضور اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2020/04/19 وحتى نهاية يوم الأربعاء الموافق 2020/05/06.

وفي ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها دولة الكويت والعالم أجمع، يرجى التكرم بالعلم بأن التوقيعات المحددة أعلاه لعقد الجمعية العمومية العادية وغير العادية، قابلة للتغيير وسوف نقوم بإعلامكم بأي تغيير قد ينشأ عن ما سبق في حينه.

والله ولي التوفيق،،
رئيس مجلس الإدارة